أجرى المقابلة: بلال ضاهر (*)

مقابلة خاصة

مع الباحث في شؤون الاستيطان درور إتكيس:

مشروع نهب الأراضي في الضفة الغربية ينفذ من خلال قناتين؛ رسمية وغير رسمية

الواقع الذي خلقته إسرائيل في الضفة هو: استول على أكبر كمية من الأرض بصورة رسمية، وما لا تستطيع الاستيلاء عليه بصورة رسمية إسرقه بصورة غير رسمية* الاستيطان في الضفة يكمل خطا موجودا قبل العام ١٩٦٧، والمستوطنون محقون عندما يقولون «نحن الصهاينة الحقيقيون»

تضع إسرائيل عراقيل عديدة أمام إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، بينها شروط أمنية وشرط الاعتراف بـ«الدول اليهودية»، ويبدو أن الهدف الأساس من وراء ذلك هو المماطلة من أجل الاستمرار في عملية سلب الأراضي في الضفة الغربية وتوسيع المستوطنات. ولا شك في أن عملية سلب الأراضي هي دليل واضح على رفض إسرائيل، وخاصة رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، التوصل إلى أي نوع من التسوية للصراع.

ويغلق المشروع الاستيطاني الطريق أمام التوصل إلى أي حل للصراع. ورغم أن هناك أفكارا مطروحة حول تبادل أراض، بحيث تضم إسرائيل الكتل الاستيطانية إليها، مقابل ضم مساحات من الأراضي تقع داخل الخط الأخضر إلى الدولة الفلسطينية، إلا أن هذه الاقتراحات لم تعد قابلة للتطبيق. إذ إن إسرائيل سعت في السنوات الماضية إلى توسيع المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية وشرعنة بؤر استيطانية عشوائية. كذلك فإن تكثيف الاستيطان في القدس الشرقية– وليس في المستوطنات الكبرى فقط– وإقامة البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية وتكثيف الاستيطان في البلدة القديمة، يمنع وجود تواصل جغرافي بين الضفة والقدس.

ويؤكد الباحث الإسرائيلي في شؤون الاستيطان، درور إتكيس، في مقابلة خاصة أجرتها معه مجلة «قضايا إسرائيلية»، أن خريطة المستوطنات، سواء في الضفة الغربية أو القدس الشرقية، تمنع قيام كيان سياسي فلسطيني، وأن إسرائيل لا تنوي وقف الاستيطان بأي حال. ويرى أن غاية إسرائيل هي الاستيلاء على

أكبر مساحة من أراضي الضفة، والأمر نفسه ينطبق على القدس الشرقية، واستيطانها.

ولفت إتكيس إلى أن ثمة اختلافا بين وضع القدس ووضع الضفة، على ضوء أن إسرائيل تفرض قوانينها على القدس المحتلة، وتعتبر ذلك ضما، بينما يسري في الضفة القانون العسكري. وتمارس إسرائيل أساليب عديدة ومتنوعة بهدف سلب أراضي الضفة، وكشف عن أنها من أجل تنفيذ مشروع سلب الأراضي، تستخدم قناتين، واحدة رسمية وأخرى غير رسمية، وهما متداخلتان وتحت إشراف وقيادة وتشجيع حكومات إسرائيل المتعاقبة.

ويرى إتكيس أن جذور الصراع تعود إلى العام ١٩٤٨ وليس إلى العام ١٩٦٧ ، وأن المنطق الذي يوجه الاستيطان بعد العام ١٩٦٧ هو المنطق نفسه الذي وجّه الاستيطان منذ العام ١٩٤٨ . ومن هذه الرؤية يعتبر إتكيس أن فهم اليمين الإسرائيلي لجذور الصراع أفضل من فهم اليسار له، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن اليسار الإسرائيلي يعاني من أزمة عميقة وأن حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان قد «ماتت» أمام عينيه.

وبدأ إتكيس المقابلة بالتحدث عن نفسه وعن عائلته والأجواء السياسية خصوصا التي نشأ في كنفها. وقال «وُلدت في شهر تموز العام ١٩٦٨ ، أي بعد ١١ شهرا من حرب حزيران العام ١٩٦٧ ، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان. وعمليا، إذا ما نظرت إلى حياتي، فإنها متشابكة داخل الواقع الذي نشأ في البلاد في العام ١٩٦٧ . فعندما كنت في الثالثة من عمري، قرر والداي الانتقال للسكن في مستوطنة 'غفعات هميفتار' في القدس الشرقية. وعمليا فإن حياتي كلها متشابكة داخل هذه القصة. عائلتي متدينة، وهي تنتمي من الناحية السياسية إلى اليسار الديني. حينذاك، كانت هناك حركة متدينة شقيقة لحركة 'السلام الآن' تدعى 'عوز فِشالوم'. وبإمكاني القول إنه نشأت في عائلة توجد فيها كافة التناقضات الموجودة داخل اليسار اليهودي الصهيوني الديني. وأقول هذا بنظرة نقدية إلى الوراء لشاب نشأ في هذا الجو. وفي حينه لم يعتقد أحد أننا نسكن في مستوطنة. وبصورة عامة، رأى الإسرائيليون الذين يعيشون في هذه البلاد أن الاستيطان هو أمر شرعي ويتلاءم مع مصالحهم، وأن المستوطنات موجودة خارج القدس. وكما قلت، فإن والداي كانا ينتميان لليسار الصهيوني وكانا يصوتان لحزب العمل أو لحزب 'شيلي' (حزب صهيوني يساري يدعى «شالوم ليسرائيل» أي سلام لإسرائيل، وأسسه مئير بَعيل وأوري أفنيري في العام ١٩٧٧). وفي

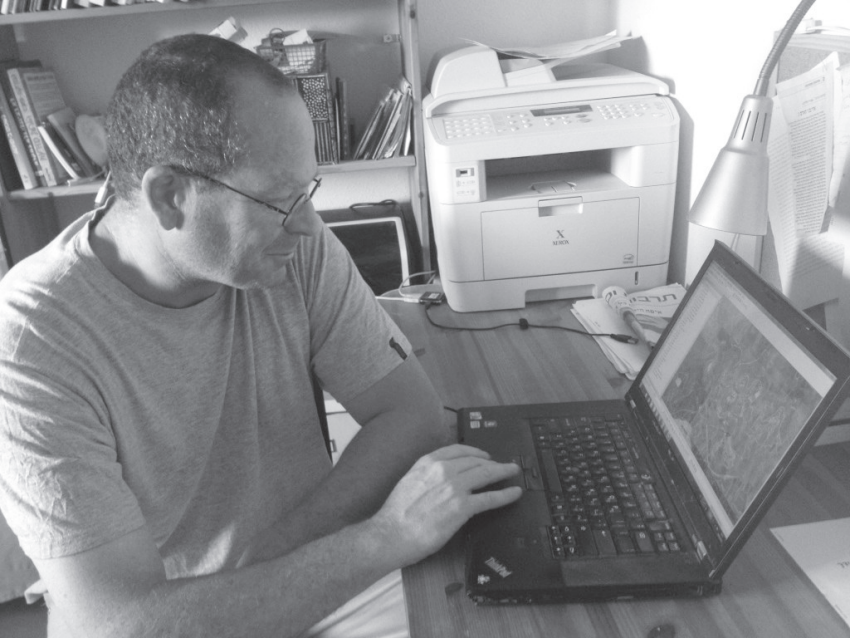

درور إتكيس.

الوقت نفسه، نشأنا في العائلة على مفاهيم إسرائيلية متجانسة. وإذا نظرت إلى طفولتي، فإنه في مسافة تبعد ٥٠٠ متر شمالا من بيتنا كان يبدأ حي شعفاط، وعلى بعد ٢٠٠ متر جنوبا كانت هناك أربعة أو خمسة بيوت، وكنا نسميها بيوت العرب. ولم نفكر أبدا في حينه، ولم نسأل، عن تاريخ المكان الذي نشأنا فيه. وبعد سنوات طويلة عرفت أن سكان 'بيوت العرب' هذه نزحوا إليها من قرية لفتا المهجرة».

سؤال: عرفت ذلك بعد أن بدأت تهتم بالموضوع الفلسطيني؟

إتكيس: «بعد ذلك بسنوات عديدة، وعندما أصبحت بالغا وقادرا على النظر إلى المكان الذي كبرت فيه بصورة نقدية. إذ تربينا في عائلتي على الجرأة بطرح أسئلة وعلى أننا معادون للعنصرية، لكن من الجهة الأخرى كانت هناك حدود التابو الصهيوني، أي أننا كنا نعتبر المشروع اليهودي – الصهيوني في البلاد هو مشروع شرعي. ووالداي هما من مواليد تل أبيب، لكن جداي وجدتاي لم يولدوا في البلاد، وإنما هاجروا إليها. ثلاثة منهم هاجروا من أوروبا وجدة جاءت من دمشق. وإذا نظرت إليهم وإلى تجربتهم في الحياة والمجتمعات التي بلورت جيل والداي، اللذين وُلدا في العام ١٩٣٩ ، فإنه بإمكانك أن ترى وجود مخاوف أساسية جدا لديهم. وبالطبع، والدي خدم في الجيش الإسرائيلي واستمر في الخدمة ضمن قوات الاحتياط، وشارك في حرب العام ١٩٦٧ . وقُتل في هذه الحرب عدد من أصدقائهم، وهؤلاء دخلوا في أسطورة أو روح العائلة، التي تقول إنهم ضحوا بحياتهم. المفاهيم التي كانت سائدة في عائلتنا، وكأننا مركز العالم لكننا معزولون عن الحيّز الذي نعيش فيه، ومن الجهة الأخرى ينظرون إلى أنفسهم بمصطلحات ليبرالية ويبغضون

الاستيطان: شراكة كاملة مع جيش الاحتلال.

العنصرية ويتحدثون عن تسوية تاريخية (مع الفلسطينيين). وأنا أتساءل كيف يمكن إدخال هذه المفاهيم كلها إلى عائلة واحدة».

سؤال: والدك هو أستاذ في الجامعة؟

إتكيس: «نعم، هو بروفسور في التاريخ في الجامعة العبرية في القدس. وهو من النوع الذي لديه أدوات لتفكير نقدي. لكننا معتادون على التفكير بصورة نقدية تجاه الآخرين، ويصبح هذا الأمر أصعب عندما تكون الأمور متعلقة بنا».

سؤال: هل درست في الجامعة؟

إتكيس: «حصلت على اللقب الأول في التاريخ من الجامعة العبرية. والتعليم في الجامعة ساهم وعزز اتجاهات التفكير لدي، علما أني لا أعتبر شخصا متعلما بمفاهيم اليوم، لأن التوجه الآن هو نحو الدراسة للقب الثاني والثالث. لكن المواضيع التي أعمل بها وأواجهها مرتبطة بالواقع الذي أعيش فيه».

سؤال: هل أديت الخدمة العسكرية الإلزامية؟

إتكيس: «نعم. لقد كانت خدمتي العسكرية التجربة الحياتية التي بلورت أفكاري أكثر من أي شيء آخر، فأنا خرّيج الانتفاضة الأولى. لقد تجندت في العام ١٩٨٦، وفي العام التالي اندلعت الانتفاضة. سنتان من خدمتي العسكرية كنت فيهما خاضعا للانتفاضة الأولى. وهذا هو المكان الذي رأيت فيه لأول مرة كيف أن دولة تمارس بشكل منهجي وسائل إرهابية ضد سكان مدنيين. والجيش هو المكان الذي أدركت فيه أني جزء من نظام يحكم بالإرهاب. وفي هذه الفترة، عندما كنت في سن ٢١ – ٢٢ عاما، لم أكن موجودا بعد في عقلية تسمح لي بالقول إني ضد هذا الإرهاب. كان ينبغي أن تمر سنوات عديدة أخرى بعد ذلك، من المراجعة والتفكير، وقضيتها خارج البلاد، من أجل أن أفهم وأستوعب بشكل أفضل كيف بإمكاني أن أقاوم الوضع. وقد مكثت سبع سنوات خارج البلاد، تجولت خلالها في العالم، وهذه السنوات ساهمت في بلورت تفكيري وشخصيتي بشكل كبير جدا».

«التسبب بصدام بين الحكومة والمستوطنين»

سؤال: هل بدأت تعمل في مجال مراقبة المستوطنات بعد عودتك من الخارج؟

إتكيس: «كان عمري ٢٨ عاما عندما عدت إلى البلاد، وعندما بلغت سن الثلاثين عاما بدأت أدرس في الجامعة. وكان واضحا لي، بعد عودتي إلى البلاد، أن أحد الأمور التي أريد أن أمارسها، وكان لدي الكثير من الوقت لأفكر في ذلك، هو موضوع معرفة البلاد وأن أكون مرشدا سياحيا. وكان واضح لي أيضا، أن عملي في هذا المجال لن يكون تقليديا، وإنما أن أتمكن من خلاله من التعرف على زوايا مختلفة للواقع الحاصل هنا. والفكرة التي دفعتني إلى تعلم دورة مرشد سياحي، كانت بناء إطار ما لرحلات مخصصة لأشخاص يهتمون بالثقافة، بمفهومها الواسع، الذي يشمل جوانب سياسية. وفعلا عملت كمرشد سياحي، لمجموعات من خارج البلاد بالأساس، التي كانت تهتم بالواقع السياسي. وجزء من الجولات السياحية التي نظمتها شملت زيارات في الضفة الغربية والقرى العربية غير المعترف بها في النقب والجليل. أي التعامل مع الواقع العربي– الفلسطيني والتوتر الحاصل، الذي يجهل أغلبية اليهود وجوده أو أنهم يتنصلون منه. وعلي أن أشير هنا إلى أنه في هذه الفترة، في العام ١٩٩٦ ، أي بعد عام على اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين، والسنوات الجميلة لعملية أوسلو كانت قد أصبحت من ورائنا، وبنيامين نتنياهو وصل إلى ولايته الأولى في رئاسة الحكومة، وكانت قد وقعت مجزرة الحرم الإبراهيمي التي نفذها باروخ غولدشطاين، وحماس نفذت عمليات تفجير في حافلات إسرائيلية. أي أن السنوات الجميلة بين ١٩٩٣ – ١٩٩٥ باتت من ورائنا. وأنا أصلا كنت في خارج البلاد في هذه السنوات ولم أشهد على النهضة السياسية الليبرالية خلالها. لكني أعلم جيدا أن الأجواء كانت مختلفة، وأنه كان هناك أمل بأن يكون هنا واقع مختلف. وأذكر أنه بعد العام ١٩٩٦ استحوذت علي فكرة التجول في الضفة الغربية، وكنت أسافر بالحافلات وسيارات الأجرة التي تتنقل بين المدن والقرى الفلسطينية. لقد جذبني هذا العالم. ووصلت إلى هذه المنطقة مثل سائح، ولكن كسائح يعرف ولا يعرف المكان. فمن

على مدار العشر سنوات الأخيرة، منذ العام ٢٠٠٥، أرغمت الإدارة المدنية في تسليمي كميات هائلة من المعطيات الديجيتالية (الرقمية) التي تستند إلى صور من الجو. وما جرى عمليا، هو أن هذا التوجه كان فاتحة لعشرات الالتماسات التي قدمت ضد الدولة والمستوطنين والمستوطنات بشأن أعمال بناء غير قانونية، كتلك الموجودة في البؤرة الاستيطانية العشوائية 'ميغرون' أو 'هئولبنا' (في مستوطنة "بيت إيل" والتي ثبت أمام المحكمة العليا الإسرائيلية أنها مقامة على أراض بملكية فلسطينية خاصة).

جهة، كنت هناك طوال ثلاث سنوات من حياتي كجندي. ومعرفتي للواقع كجندي كانت من خلال شق ضيق جدا. وكنت محكوما بأن أرى الواقع بهذا الشكل. ومن الجهة الأخرى، جئت إلى أماكن في الضفة كنت قد مكثت فيها في الماضي، لكني لم أتعرف عليها. واستغرق وقت حتى أدركت أنه خلال هذه السنوات جرى شق شوارع التفافية وكبرت المستوطنات وأقيمت بؤر استيطانية عشوائية، وكل هذا غير وجه الضفة بالكامل. إذ أن التسعينيات، من ١٩٩١ وحتى العام ٢٠٠٠، كانت سنوات مجنونة، وفي هذه السنوات جرت أعمال بناء مكثفة للغاية في المستوطنات».

سؤال: ماذا يعني، برأيك، أن الإسرائيليين والفلسطينيين صعدا إلى طريق سلام، بتوقيع اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، بينما إسرائيل كثّفت البناء الاستيطاني والمشاريع الاستيطانية، مثل الشوارع الالتفافية؟

إتكيس: «هذا يعني أن الجمهور الإسرائيلي لم يكن لديه تفهما لأهمية العملية السياسية. وهذا يعني أن حكومة إسرائيل، أي حكومة إسرائيلية، بما في ذلك حكومة رابين، لم تنتهج سياسة تتلاءم مع الأقوال التي نثرتها حول السلام. لم تكن هناك أي حكومة إسرائيلية، منذ العام ١٩٩٣ وحتى اليوم، التي انتهجت سياسة مشابهة ولو بشيء ما لحل الدولتين للشعبين. وعندما بدأت أتجول في الضفة، في السنوات ١٩٩٧–١٩٩٨، ولم أتعرف على المكان بسبب التغيرات التي حدثت فيه، من بناء واسع في المستوطنات وشق شوارع التفافية، أدركت أن عملية أوسلو انتهت. وبعد ذلك اندلعت الانتفاضة الثانية، وكنت قد بدأت دراستي في الجامعة. وفي نهاية العام ٢٠٠١ توجهت إلي حركة 'السلام الآن' واقترحوا عليّ العمل في موضوع مراقبة المستوطنات».

سؤال: لماذا توجهوا إليك بالذات؟

إتكيس: «لأنهم كانوا يعرفون أني أعمل كمرشد سياحي في الضفة، واعتقدوا أني أعرف الضفة بصورة جيدة نسبيا. واليوم، أنا أقارن بين ما كنت أعرفه وما كنت لا أعرفه حول الضفة، قياسا بما أعرفه اليوم، فإن النتيجة هي أنني لم أكن أعرف شيئا حينذاك. لكن العمل على مدار خمس سنوات ونصف السنة في «السلام الآن» كانت بمثابة مدرسة ابتدائية، وكانت الأساس الذي بنيت عليه أبحاثا ودراسات كثيرة لاحقا. وقد تركت «السلام الآن» في العام ٢٠٠٧، وبعدها أخذت هذا العمل إلى اتجاهات في المجال القانوني. ففي الفترة الأخيرة من عملي في «السلام الآن» بدأت أهتم، وأدرك أيضا، الوضع القانوني للأراضي في الضفة، وهو أمر لم يكن موجودا قبل ذلك. وطوّرت مجالا كاملا من المعرفة، الذي استند إلى المسح الجغرافي، وهو عمل تنفذه الإدارة المدنية (في الضفة والتابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي) في المنطقة C. وهذه المعلومات تشمل كميات هائلة من الوثائق، وتشمل صورا التقطت من الجو، ومن أجل الحصول عليها قدمت دعاوى والتماسات بالاستناد إلى قانون حرية المعلومات. وعمليا، فإنه على مدار العشر سنوات الأخيرة، منذ العام ٢٠٠٥، أرغمت الإدارة المدنية في تسليمي كميات هائلة من المعطيات الديجيتالية (الرقمية) التي تستند إلى صور من الجو. وما جرى عمليا، هو أن هذا التوجه كان فاتحة لعشرات الالتماسات التي قدمت ضد الدولة والمستوطنين والمستوطنات بشأن أعمال بناء غير قانونية، كتلك الموجودة في البؤرة الاستيطانية العشوائية «ميغرون» أو «هئولبنا» (في مستوطنة «بيت إيل» والتي ثبت أمام المحكمة العليا الإسرائيلية أنها مقامة على أراض بملكية فلسطينية خاصة). وبإمكاني القول إن جميع الالتماسات المتعلقة بالأراضي في الضفة الغربية، والتي قُدمت خلال السنوات العشر الأخيرة، استندت إلى هذه المعلومات التي استخرجتها من الإدارة المدنية.

إحدى مميزات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة هي أنه بصورة رسمية يدور الحديث عن جهاز ديمقراطي لديه قوانين ومحاكم، وأنه توجد بيروقراطية متشعبة ومتطورة جدا وقد تطورت على مدار عشرات السنين. ويبدو أن كل هذه الأمور من شأنها أن تقيد أنشطة الدولة وتراقبها وتحدد مسارها. لكن إذا كانت المصلحة العليا، القيمة العليا، هي تهويد الأرض، كما يحدث فعلا، فإن حكم القانون يتبخر، لأنه يوجد منطق يحرك كل هذه القصة. والحديث هنا لا يدور عن حادث. لا شيء عفوي.

وقد قررت أن أتخصص في هذا المجال والتركيز عليه خلال عملي في منظمة 'بيش دين' الحقوقية الإسرائيلية، التي تأسست في تلك السنوات، والتي انتقلت للعمل فيها بعدما تركت 'السلام الآن'. ومنذ العام ٢٠٠٨، وعلى مدار ثلاث سنوات عملت بصورة منهجية فقط في بناء التماسات إلى المحكمة العليا، وكان الهدف هو فضح الحكومة الإسرائيلية، ووضع مرآة أمامها وأمام الجمهور الإسرائيلي حول الوضع الحقيقي الحاصل ميدانيا في الضفة. والهدف هو أن يرى الجمهور الإسرائيلي ممارسات دولته في الضفة، من بناء مستوطنات ونهب أراض، كي لا يستمر الإسرائيليون في لعبتهم، كأنهم لم يروا ولم يسمعوا بما يحدث هناك. وأنا لا أدعي أن الجمهور الإسرائيلي كله كان يعلم بهذه الممارسات في الضفة. وعمليا كان هناك هدف، وهو التسبب بصدام بين الحكومة والمستوطنين. فحتى اليوم هم يسرقون سوية، وجميعنا يعلم أنهم يسرقون وأن لا شيء نما فجأة».

«المنطق نفسه وجّه الاستيطان بعد العام ١٩٦٧ وقبله»

سؤال: كيف يتم إقامة مستوطنة؟

إتكيس: «في الإدارة المدنية. وفي جميع الحالات الحكومة ترى ما يحدث وتقدم المساعدة. وينبغي التوضيح أن مشروع نهب الأراضي في الضفة يُنفذ من خلال قناتين: قناة رسمية وقناة غير رسمية، وكلتاهما مرتبطان بالحكومة بالقدر نفسه. والمقصود بالقناة الرسمية هو كل ما فعلته وتفعله حكومات إسرائيل، منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، من أجل نقل أراض في الضفة إلى أيدي إسرائيليين، سواء من خلال وضع اليد على أراض لاحتياجات أمنية في البداية، أو من خلال الإعلان عن أراضي دولة، أو من خلال مصادرة أراض. كل هذه أساليب قضائية هدفها واحد ووحيد ومعلن أيضا وهو تسليم أراض إلى أيد إسرائيلية. وهناك أكثر من ١٢٠ مستوطنة رسمية في الضفة، عدا المستوطنات في القدس الشرقية، وهناك القصة مختلفة بعض الشيء لأنه توجد عملية ضم غير قانونية وإسرائيل تتعامل معها وكأن القانون الإسرائيلي يسري عليها. ونتحدث الآن عن الضفة، وهي مكان لا يسري عليه القانون الإسرائيلي، وإنما القانون العسكري. وبواسطة القناة الرسمية، سلمت حكومات إسرائيل مئات آلاف الدونمات إلى أيد إسرائيلية بطرق عدة. ومن أجل فهم الواقع في الضفة، ينبغي أن نعرف أنه إلى جانب هذه القناة الرسمية، توجد قناة أخرى لنقل أراض إلى أيد إسرائيلية بصورة غير رسمية، بواسطة السيطرة على أراض بهذه الطريقة أو تلك، مثل السيطرة على أراض زراعية، أو إقامة بؤر استيطانية عشوائية، أو دخول مستوطنين إلى مناطق إطلاق نار. هناك ألف طريقة يستخدمها الحكم العسكري الذي ليس لديه أي كوابح، لتسليم أراض إلى أيدي مواطنيه».

سؤال: ما هي الحاجة إلى قناة رسمية وأخرى غير رسمية؟

إتكيس: «إحدى مميزات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة هي أنه بصورة رسمية يدور الحديث عن جهاز ديمقراطي لديه قوانين ومحاكم، وأنه توجد بيروقراطية متشعبة ومتطورة جدا وقد تطورت على مدار عشرات السنين. ويبدو أن كل هذه الأمور من شأنها أن تقيد أنشطة الدولة وتراقبها وتحدد مسارها. لكن إذا كانت المصلحة العليا، القيمة العليا، هي تهويد الأرض، كما يحدث فعلا، فإن حكم القانون يتبخر، لأنه يوجد منطق يحرك كل هذه القصة. والحديث هنا لا يدور عن حادث. لا شيء عفوي. والبؤر الاستيطانية العشوائية لا تقام بشكل عفوي. ويدور الحديث هنا عن جهاز يعمل بصورة منهجية ومنطقية، بالنسبة لإسرائيل، وهو

لا توجد صحافة في إسرائيل، ربما يوجد إعلام. خذ مثلا موقع 'واللا' الالكتروني، وهو الموقع الأكثر انتشارا في إسرائيل. وهذا الموقع يتجاهل جوانب مهمة من الواقع في الضفة بصورة مثابرة. وفجأة، تراه ينشر تقريرا يتساءل فيه حول ما إذا كان هناك نظام أبرتهايد (تفرقة عنصرية) في الضفة. وما يهم وسائل الإعلام في إسرائيل هو حجم مشاهدتها. وهي بمعظمها وسائل إعلام خاصة يتعين عليها استعادة الاستثمارات فيها، وعليها أن تنشر الإعلانات، ولا تهمها جنيف ورام الله ومخيم بلاطة للاجئين في نابلس، وإنما هي مهتمة بأمور أخرى.

يلغي نفسه من أجل تحقيق المصلحة العليا، التي تتمثل بنقل أكبر كمية ممكنة من الأراضي إلى أيد إسرائيلية في الضفة. والآن ينبغي الحديث عن الأمور في سياقها التاريخي. إنها تكمل خطا قائما منذ ما قبل العام ١٩٦٧ . والمستوطنون محقون عندما يقولون إنهم الصهاينة الحقيقيون. وهذا يحدث في سياق قانوني وتاريخي آخر عما قبل العام ١٩٦٧ وقبل العام ١٩٤٨ . فالصهيونية لم تأت لحل مشكلة العربي وإنما من أجل حل مشكلة اليهودي. وإذا نظرت إلى المنطق من وراء الاستيطان في الضفة بعد العام ١٩٦٧ ستجد أنه المنطق نفسه الذي وجه الاستيطان قبل ذلك، رغم أن السياق مختلف».

سؤال: تعهد رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق، ايهود أولمرت، بعدم إقامة مستوطنات جديدة. ماذا حدث منذئذ؟

إتكيس: «لا يوجد شيء كهذا، البناء في المستوطنات يجري طوال الوقت. وهذا الأمر أشبه بركوب الدراجة الهوائية، فعندما تتوقف عن تحريك دواليبها ستسقط عنها. وهكذا هو الأمر بالنسبة للمستوطنات، عندما يتوقف المشروع الاستيطاني عن التحرك فإنه سيسقط. هذا هو المفهوم. وإحدى النقاط التي تميز النفسية الإسرائيلية هي انعدام القدرة على التحرر من المرحلة الثورية (أي احتلال الأرض والاستيطان). وإذا لم يتحرر الإسرائيليون من فكرة 'التنظيم السري' فإنه لن يحدث تغيير. وإذا توقفت إسرائيل عن البناء في المستوطنات فإنه سيُطرح السؤال حول سبب اغتصاب الأرض وهؤلاء الناس الرازحين تحت الاحتلال».

سؤال: إسرائيل توهم العالم بأنها تميّز بين مستوطنات «قانونية» ومستوطنات غير قانونية، مثل البؤر الاستيطانية العشوائية.

إتكيس: «الحديث لا يدور عن البؤر الاستيطانية العشوائية فقط. ولو سألتني قبل عشر سنوات عن هذا التقسيم بين بؤر استيطانية عشوائية غير رسمية ومستوطنات قانونية، ربما كنت سأقول لك نعم هناك مستوطنات قانونية وأخرى غير قانونية، بالمفهوم الإسرائيلي طبعا. لكني منذئذ أدركت أمورا كثيرة، ومن بينها أن كمية البناء غير القانوني في المستوطنات، بما في ذلك البناء الاستيطاني على أراض بملكية فلسطينية خاصة، هي ظاهرة أكبر بكثير من البؤر الاستيطانية العشوائية. ونهب الأراضي، كما قلت سابقا، يتم من خلال قناتين تعيشان سوية ومتداخلتين ببعضهما. فبيت أفيغدور ليبرمان في مستوطنة نوكديك مبني على أراضي دولة، أي الأراضي التي تم سلبها بواسطة القناة الرسمية. ومقابل بيته، وراء الشارع الذي يمر أمام بيته، يبدأ 'متنزه نوكديم' ومساحته أربعون دونما. وهذا 'المتنزه' مقام على أراضي عائلة فلسطينية من قرية تقوع الفلسطينية (في منطقة بيت لحم)، استولى عليها المستوطنون في العام ١٩٩٢ ، وحطوها بسياج وأغلقوا البوابة ومنعوا أصحابها من الدخول إليها. وبعد خمس سنوات من الاستيلاء على هذه الأراضي أقام المستوطنون والكيرن كييمت 'المتنزه' فيها 'من أجل رفاهية الجمهور' . والواقع الذي خلقته إسرائيل في الضفة هو: استول على أكبر كمية من الأرض بصورة رسمية، وما لا تستطيع الاستيلاء عليه بصورة رسمية إسرقه بصورة غير رسمية. وإسرائيل لا يمكنها التوقف عن البناء في المستوطنات، تماما مثلما لا يمكنها التوقف عن البناء في حَريش ونتسيرت عيليت (مدينتان يهوديتان داخل الخط الأخضر وأقيمتا على أراض عربية مصادرة). أي أنه يوجد هنا تعبير واحد للمأساة. والمنطق نفسه يعمل في نتسيرت عيليت وفي القدس الشرقية، لكن الأدوات القانونية مختلفة. وهذا أيضا المنطق نفسه الذي يرفض، بأي شكل، الاعتراف بحقيقة أنه توجد هنا مجموعة أخرى لديها حقوق تاريخية».

جيش الاحتلال: دور بنيوي في الاستيطان.

تأثير خريطة المستوطنات في القدس

سؤال: توجد في القدس الشرقية المستوطنات الكبرى، التي تسميها إسرائيل «الأحياء اليهودية»، وهناك بؤر استيطانية، صغيرة نسبيا، تنتشر في قلب الأحياء الفلسطينية والبلدة القديمة. ما الذي تفعله خريطة المستوطنات في القدس الشرقية؟

إتكيس: «إنها العقلية الإسرائيلية نفسها. وخريطة المستوطنات في القدس الشرقية تؤثر سلبا على البشر أكثر من تأثيرها على الأرض. إنها تشطر المدينة، وتخلق جيوبا صغيرة نسبيا توجد فيها سيطرة يهودية عنيفة على محيطها كله. والمستوطنات الكبرى في القدس أقيمت بموجب خط الضم. وجرى رسم هذا الخط بعد عشرين يوما من احتلال المدينة، في العام ١٩٦٧ . وما زال ساريا حتى اليوم، بعد ٤٨ عاما من الاحتلال. وهذا الخط مليء بالتناقضات الداخلية التي لا تستطيع إسرائيل مواجهتها. فعندما ضمت إسرائيل القدس الشرقية والقرى الفلسطينية المحيطة بها كانت مساحتها ٧٠ كيلومترا مربعا وكان يسكنها عشرات آلاف الفلسطينيين. واليوم يسكن في هذه المناطق حوالي ٣٠٠ ألف فلسطيني، وقسم كبير منهم يسكن في مناطق لا تسيطر إسرائيل فيها بصورة مباشرة، مثل عناتا وسميراميس وراس خميس، رغم أنه بالنسبة لإسرائيل هذه المناطق هي القدس وخاضعة لنفوذ بلدية القدس. لكن من الناحية الأخرى فإن لا أحد يسيطر في هذه المناطق، وهي واقعة بين القدس ومناطق السلطة الفلسطينية، وهذا الوضع يخلق طفرات وظواهر سلبية للغاية. وإسرائيل لا يمكنها التنازل عن هذه المناطق، لأنها لو تنازلت عنها ستكشف عورتها، ستكشف عورة كل هذا الضم الكاذب. ومن الجهة الثانية، إسرائيل لا تريد تحمل المسؤولية عن السكان. والسكان بقوا في الوسط، وحياتهم تبدو كأنهم يعيشون في الغاب. وبالطبع، فإن خريطة المستوطنات تخلق واقعا يمنع قيام كيان سياسي فلسطيني».

سؤال: وهذا الواقع يسري على الضفة الغربية أيضا؟

إتكيس: «هذا الواقع أقوى في الضفة. فإذا كانت إسرائيل قد ضمت القدس الشرقية وتدعي أن هناك نوعا من الاندماج المدني، فإن هذا الأمر ليس قائما في الضفة».

سؤال: أنت تقول إن غالبية الإسرائيليين لا يشعرون، أو ليسوا مطلعين، على ممارسات الاحتلال في الضفة الغربية. هل تعتقد أن الصحافة الإسرائيلية لا تقوم بدورها في هذه الناحية؟

إتكيس: «لا توجد صحافة في إسرائيل، ربما يوجد إعلام. خذ مثلا موقع 'واللا' الالكتروني، وهو الموقع الأكثر انتشارا في إسرائيل. وهذا الموقع يتجاهل جوانب مهمة من الواقع في الضفة بصورة مثابرة. وفجأة، تراه ينشر تقريرا يتساءل فيه حول ما إذا كان هناك نظام أبرتهايد (تفرقة عنصرية) في الضفة. وما يهم وسائل الإعلام في إسرائيل هو حجم مشاهدتها. وهي بمعظمها وسائل إعلام خاصة يتعين عليها استعادة الاستثمارات فيها، وعليها أن تنشر الإعلانات، ولا تهمها جنيف ورام الله ومخيم بلاطة للاجئين في نابلس، وإنما هي مهتمة بأمور أخرى. وأعتقد أن غالبية الإسرائيليين يعيشون بمعزل عن تاريخ هذه البلاد، عن تاريخ ١٥٠٠ عام مضى، تحدثوا خلالها هنا بالعربية. والإسرائيليون معزولون عن الحاضر بالأساس. وأنا لا أفهم مدى انسداد عقولهم، وكيف أن الإسرائيلي لا يسأل نفسه عن أناس يعيشون إلى جانبه، عمّ يتحدثون، بماذا يفكرون، ماذا يقرأون. هذا أمر محزن ووضع مأساوي».

«الوضع سيكون أسوأ في المستقبل»

سؤال: هل لديك توقعات تجاه المستقبل؟

إتكيس: «واضح أن الوضع سيكون أسوأ. وحتى لو أن الوضع سيتحسن يوما ما، فإنه قبل ذلك ستسوء الأمور. وأعتقد أننا ذاهبون إلى فترة صعبة، أو حتى إلى فترات أسوأ. هذا واضح. ونحن موجودون اليوم في وضع ينتشر فيه الوباء، المرض، السرطان، في الجسد من الناحية الثقافية في إسرائيل. المجتمع فاسد وعفن. والوضع ليس بحال أفضل لدى الفلسطينيين. لكني أنظر إلى المجتمع اليهودي في إسرائيل، حيث الوضع عفن للغاية من حيث نظرته إلى الحيز الذي يعيش فيه».

سؤال: كيف يمكن حدوث تغيير في الوضع، إذا كان الوضع في إسرائيل لا يتغير من خلال الانتخابات؟

إتكيس: «ينبغي أن يحدث هنا انهيار اقتصادي وثقافي».

سؤال: هل يمكن أن تحرك حملة المقاطعة الدولية شيئا في إسرائيل؟

إتكيس: «أكيد. أنا أؤيد ذلك جدا. وسيكون للمقاطعة تأثير لأنه يوجد في إسرائيل طبقة وسطى. والمقاطعة ضد دولة لا توجد فيها طبقة وسطى، كسورية مثلا، لن يؤثر عليها. لكن في إسرائيل توجد طبقة وسطى، وهذه الطبقة هي الأكثر تأثرا من المقاطعة. إذ يمكن أن تغلق أماكن في العالم بوجهها، وهي الطبقة المرتبطة بأوروبا».

سؤال: هل ستتأثر هذه الطبقة بحيث تغيّر مفاهيمها أيضا؟

إتكيس: «هذا واضح. ستحدث هنا تغيرات كثيرة بسبب المقاطعة. وستقدم إسرائيل تبريرات وستنافق، لكن المقاطعة يمكن أن تجعل الإسرائيليين يتساءلون عن أسباب المقاطعة. والأمر الأهم هو كيف ستجري هذه المقاطعة، وألا تهدد الهوية اليهودية داخل إسرائيل بحدود العام ١٩٦٧، وألا تهدد شرعية إسرائيل داخل هذه الحدود. فهذه حدود الشرعية. وانظر كيف كان رد فعل الرئيس باراك أوباما على أقوال نتنياهو ضد المواطنين العرب في يوم الانتخابات الأخيرة. ورد فعل أوباما سببه أن نتنياهو مس بشرعية مشاركة مواطنين بالانتخابات».

«'السلام الآن' ماتت أمام عيناي»

سؤال: من هي الجهات التي تعمل معها الآن؟

إتكيس: أعمل «منذ العام ٢٠١٠ مع جهات عديدة، إسرائيلية وفلسطينية ودولية. وجزء من عملي هو في الناحية القانونية والجزء الآخر في مجال الأبحاث. وفي المجال البحثي، فإني أتناول موضوعا وأدرسه بشكل شامل، وهذا الأمر يستغرق فترة طويلة نسبيا. وهذه الأبحاث تدور حول الأراضي في الضفة. والتقرير الأخير الذي أعددته تناول موضوع المناطق العسكرية المغلقة في الضفة الغربية، ووجدت أن هناك مساحات هائلة داخل المنطقة C (التي تعادل مساحتها ٦٠٪ من مساحة الضفة) وأن أكثر من نصف أراضي هذه المنطقة يعلن عنها بصورة دائمة أنه منطقة عسكرية مغلقة».

سؤال: هذا يشمل أراضيَ بملكية فلسطينية خاصة؟

إتكيس: «هذا يشمل مساحة واسعة من الأراضي بملكية خاصة. وأصدرت مؤخرا دراسة، تمتد على ١٢٠ صفحة، حول أراض تم الإعلان عنها كمنطقة عسكرية مغلقة كوسيلة للسيطرة الإسرائيلية على الأرض، وستنشر قريبا باللغات العبرية والعربية والانجليزية. وقبل ذلك كتبت وثيقة حول الزراعة الإسرائيلية في الضفة، تمحور حول السيطرة على أراض لغرض الزراعة. وهذه دراسة مفصلة جدا حول كافة الأراضي التي يزرعها إسرائيليون في الضفة، وشملت أنواع الأراضي وأنواع المزروعات».

سؤال: ما هو دور حركة «السلام الآن» اليوم، هل هو متابعة البناء في المستوطنات فقط، بعد أن كانت هذه الحركة تنظم مظاهرات ضد

الاحتلال وممارساته وتخرج الآلاف للمشاركة فيها، في الماضي؟

إتكيس: ««السلام الآن» ماتت. ولقد ماتت أمام عينيّ، لأنها كانت جزءا من ظاهرة اجتماعية في المجتمع الإسرائيلي. إنها جزء من اليسار الذي يواجه أزمة عميقة جدا، لأسباب عديدة، سياسية وديمقراطية، وأيضا لأنه لم يكن قادرا على إجراء نقاش عميق وشامل، يضع الأمور التافهة والسخيفة جانبا. ولو سألتني قبل عشرين عاما لقلت أن الحل هو «دولتان للشعبين». وليس لدي اليوم معادلة يمكن أن تجعل الإسرائيليين والفلسطينيين يعيشون بشكل أفضل من حياتهم اليوم».

سؤال: عندما تنظر إلى خريطة المستوطنات، هل ترى أن ثمة إمكانية لقيام دولة فلسطينية؟

إتكيس: «لا. ولكن ينبغي أن نفهم أن أحد أسباب ذلك هو أن اليمين الإسرائيلي، وأنا لا أتحدث عن اليمين الرعاعي، وإنما عن اليمين العقائدي، ويوجد شيء كهذا، رغم أن حجمه صغير. وهذا اليمين العقائدي يفهم مصادر الصراع بشكل أفضل من اليسار الليبرالي. ونتنياهو هو أحد رموز اليمين العقائدي. وهو ليس شخصا غبيا. وفهم اليمين العقائدي لمصادر الصراع أعمق وأصح من فهم اليسار لمصادر الصراع. ومصادر الصراع ليست في العام ١٩٦٧ وإنما في العام ١٩٤٨. ماذا يحدث عندما تتغلغل مجموعة بشرية إلى حيز عيش مجموعة أخرى؟ يحدث صراع، توتر».

سؤال: نتنياهو يفهم هذا الأمر؟

إتكيس: «من الناحية السياسية هو يفهم هذا الأمر أفضل من «السلام الآن». لكن ما يحدث هو أن نتنياهو ليس مستعدا للقيام بأي شيء من أجل جعل الصراع أكثر اعتدالا. وعندما يتحدثون عن انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وإخلاء مستوطنات إنما يتحدثون عن حل الصراع. لكن باعتقادي أن هذا ليس حلا للصراع وإنما جعله أكثر اعتدالا، إدارة الصراع. لماذا ضعفت «السلام الآن»؟ أعتقد أن الكثير من الإسرائيليين يدركون بشكل عميق أن الصراع أعمق من حدود ١٩٦٧، وهم ليسو مستعدين لأن يدفعوا أثمانا، ويقدموا تنازلات كما يسمون ذلك في إسرائيل، من أجل الوصول إلى نقطة جديدة في تاريخ الصراع. لماذا لا يريد الإسرائيليون فتح صفحة جديدة ويعتبرون أن الصراع سيستمر بهذا الشكل أو ذاك؟ لأن الصراع، حقا، يمس بعمق الوجود الجماعي الإسرائيلي اليهودي، وبإمكانك أن تسمي هذا استعمارا أو نظاما شبه أوروبي داخل الحيز العربي. وأعتقد أن أحد الأسباب الرئيسية لوجود اليسار الإسرائيلي الليبرالي في أزمة عميقة للغاية، هو أنه حاول أن يسوق لدى الجمهور الإسرائيلي فكرة أنه يجب القيام بهذا وذاك...».

سؤال: تقصد الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧؟

إتكيس: «نعم. لكن هذا ليس الحل. وأقول هذه الأمور عن قناعة عميقة، لأني أعيش هذه القضايا. وهناك الكثير من الفلسطينيين الذين يرون الأمور بصورة مختلفة تماما. وأعتقد أنه لا يوجد اقتراح فلسطيني واحد لحل الصراع. وواضح تماما أننا بعيدون جدا عن النقطة التي سيتم فيها حل الصراع بين اليهود والعرب في البلاد. وأنا، كناشط سياسي وأحاول التأثير على الواقع، أتساءل حول كيف بالإمكان أن ندير الصراع، وأن يعيش الناس حياة معقولة أكثر. وواضح أن ما يحدث الآن ليس مقبولا أخلاقيا ولا سياسيا ولا اقتصاديا. وهذا لا يعني أبدا أنه في حال انسحبت إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧، وتوصلنا إلى الحل المثالي، وتم الاتفاق على تبادل أراض وعلى القدس، ستكون العلاقات اليهودية العربية جيدة جدا. أعتقد أن الحياة ستكون معقولة أكثر، لكن ستكون هناك مجموعات ستمارس العنف في وضع كهذا. من هو غولدشطاين الذي نفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في العام ١٩٩٤؟ ومن هي حماس التي نفذت عمليات تفجيرية وانتحارية، إن لم يكونوا تلك المجموعات التي ترفض فكرة شرعية الآخر»؟

ميريت دي ـ نور (*)

مراسلة بين الحاخام إسحق آيزيك هليفي هرتسوغ ودافيد بن غوريون في مسألة تجنيد طلاب المدارس الدينية في العقد الأول بعد قيام دولة إسرائيل

[تعريف: مسألة تجنيد شبان المدارس الدينية اليهودية (اليشيفوت) من الحريديم (اليهود الأرثوذكس) لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي لا تزال تشكل محور خلاف عميق، بل محور صراع سياسي ـ ثقافي ـ اجتماعي، في المجتمع الإسرائيلي، غالبا ما تؤخذ عنوانا لـ«الحرب الثقافية» بين العلمانيين والمتدينين الصهيونيين، الذين يرفعون شعار «تقاسم العبء بالتساوي»، من جهة، وبين المتدينين الحريديم الذين يعتبرون المطالَبة بتجنيد شبانهم في الخدمة العسكرية مسمّى لـ«حرب على دراسة التوراة»، ليس إلا، من الجهة الأخرى.

وفي إطار هذا الصراع الثقافي ـ السياسي المتواصل، الذي تقوده أحزاب سياسية تمثل الفئتين المتصارعتين، مرّت مسألة تجنيد هؤلاء الشبان بمحطات عديدة، سياسية (قرارات حكومية مختلفة)، تشريعية (قوانين خاصة تم تشريعها لمعالجة هذه المسألة)، قضائية (قرارات حُكم أصدرتها المحكمة العليا الإسرائيلية تؤكد عدم دستورية إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية وبُطلان ما سُنّ من قوانين لتكريسه) وشعبية (مظاهرات حاشدة وعنيفة نظمها الحريديم ضد السعي إلى تجنيدهم).

ويُردّ الإعفاء الذي يتمتع به شبان الحريديم من الخدمة العسكرية، والذي تحاول بعض الأحزاب العلمانية وأوساطها الشعبية إلغاءه كليا اليوم، في العادة إلى «اتفاق تاريخي» توصلت إليه جماعات وأحزاب الحريديم مع رئيس الحكومة الأول في إسرائيل، دافيد بن غوريون، في المراحل الأولى من قيام الدولة، قضى بإعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية تحت شعار «توراتهم حرفتهم». وهذا «الاتفاق

(*) باحثة في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع.

التاريخي» هو مضمون الرسالة التي وجهها بن غوريون يوم ٩ كانون الثاني ١٩٥١ إلى كل من مدير عام وزارة الدفاع ورئيس أركان الجيش بالنص التالي: «بموجب البند ١٢ من قانون الخدمة الأمنية، أعفيتُ طلاب المدارس الدينية من الخدمة النظامية. هذا الإعفاء يسري على طلاب المدارس الدينية المنكبّين، فعليا، على دراسة التوراة في المدارس وطالما ظلوا كذلك»!

غير أن الرسالتين اللتين ننشر هنا ترجمة حرفية لنصّيهما، وهما رسالة الحاخام الرئيسي لإسرائيل، إسحق هليفي هرتسوغ، إلى رئيس الحكومة، بن غوريون، ثم رسالة الأخير الجوابية، وكلتاهما من العام ١٩٥٨، تضيئان على جذور هذا الخلاف الممتدة عميقا وعلى مدى حدته، علاوة على ما تؤكدانه من حقيقة أنه خلاف سابق لقيام دولة إسرائيل.

وتؤكد رسالة بن غوريون الجوابية أنه منح هذا الإعفاء (التام) «حينما كان عدد طلاب المدارس الدينية ضئيلا» و«لفترة مؤقتة» أخذ يحاول، من بعدها، إلغاءه وفرض الخدمة العسكرية على هؤلاء الطلاب، ولو جزئيا ـ وهي المحاولات المستمرة حتى يومنا هذا ـ غير أن الواقع السياسي في إسرائيل يجعل الحكومة والمؤسسة الرسمية عاجزة عن تحقيق هذا التغيير في «الوضع القائم»، منذ قيام الدولة، وإنجاز التغيير المنشود. فالقوة التي تتمتع بها أحزاب الحريديم في الخارطة السياسية ـ الحزبية في إسرائيل، بما يجعلها شريكة «طبيعية وأساسية» في أي ائتلاف حكومي، بل «بيضة القبان» في أي تشكيلة ائتلافية جديدة (باستثناء حالات قليلة جداً أقيمت فيها حكومات بدون الأحزاب الحريدية، منذ قيام الدولة)، تؤهلها لـ«ابتزاز» هذا العجز ومنع إحداث أي تغيير في «الوضع القائم»، رغم ما أصدرته المحكمة العليا من قرارات قضائية تؤكد عدم دستوريته وتأمر بإلغائه / تغييره– المترجم]

خلفية

شكلت مسألة تجنيد طلاب المدارس الدينية الحريدية للجيش الإسرائيلي إحدى القضايا المحورية الملتهبة التي احتلت جدول الأعمال العام في إسرائيل خلال العام ٢٠١٢. ورغم أن جذور هذه المسألة تمتد عميقاً في تاريخ دولة إسرائيل، إلا أنها ما زالت تشغل حيزا أساسيا في النقاش العام، وخاصة في سياق التوتر المستمر ما بين الدين والدولة، منذ أيامها الأولى.[١]

عمليا، بدأ الانشغال بهذا الموضوع حتى قبل إعلان الدولة، إبان «حرب الاستقلال». فقد توجه آنذاك الحاخام إسحق مئير ليفين، الذي أصبح وزيرا للرفاه الاجتماعي وزعيم «أغودات يسرائيل» لاحقا، إلى دافيد بن غوريون وطالبه بإعفاء ٤٠٠ طالب في المدارس الدينية من واجب التجند للجيش، كي يستطيعوا تخصيص كل وقتهم لتعلّم التوراة، من باب أن «توراتهم حرفتهم» («تعلّم التوراة هو شاغلهم»).[٢] وكان قرار بن غوريون الاستجابة لهذا الطلب.[٣]

تقول دفنه براك ـ إيرز: نجم الاستعداد لقبول هذه التسوية، كما يبدو، عن الاستعداد للمحافظة على عالم المدارس الدينية في أعقاب دمار التجمعات اليهودية في أوروبا إبان الهولوكوست. فقد اعتُبرت في ذاك الوقت بمثابة مرساة إنقاذ لعالم آخذ في الزوال يحمل قيمة ثقافية وتاريخية بالنسبة إلى المجتمع اليهودي.[٤]

كان الشبان بمثابة الجمرة المتبقية من النار وقد حصلوا على الإعفاء المأمول على أساس شخصي، دون إجراء تشريعي منظم ودون قرار حكومي.[٥]

أتاح قرار بن غوريون للعديد من الشبان التهرب من تأدية الخدمة العسكرية بذريعة أنهم يخصصون وقتهم كله للتوراة، بالرغم من أن كثيرين منهم خرجوا، في الواقع، إلى العمل والكسب بينما تجنّد غالبية أبناء جيلهم في صفوف الجيش.[٦]

تكشف لنا الرسالتان أدناه،[٧] من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨، مراسلة مثيرة بين الحاخام الرئيسي آنذاك، إسحق آيزيك هليفي هرتسوغ، ورئيس الحكومة، دافيد بن غوريون. وهي رسائل تم تبادلها على خلفية اقتراح تقدم به موظفو وزارة الدفاع إلى رؤساء المدارس الدينية يقضي بتجنيد طلابها لبضعة أشهر من التأهيل العسكري الأولي، الأساسي، يعودون بعدها إلى دراسة التوراة، كل في مدرسته الدينية الخاصة.[٨] وهذا ما نشر في صحيفة «هآرتس» قبل أيام قليلة من بدء التراسل:

> تجنيد طلاب المدارس الدينية لفترة زمنية قصيرة، بالتدرّج حسب الأجيال، سيُعرَض ـ كما يبدو ـ على طلاب المدارس خلال لقائهم اليوم مع المدير العام لوزارة الدفاع، السيد ش. (شمعون) بيريس، في مكتب رئيس الحكومة في القدس. وسيكون على رأس الوفد الحاخام ز. بروتسكين، الذي يشغل منصب الرئيس الإسرائيلي لمجلس كبار التوراة، المؤسسة الروحية الأعلى لـ«أغودات يسرائيل».
>
> وأشارت مصادر عليمة إلى أن المشاورات التي أجراها السيد بن غوريون مع رؤساء وزارة الدفاع في هذا الشأن

تمخضت عن بلورة بعض المقترحات.

وطبقا لهذه المقترحات، سيحظى ٥٠٠ فقط من طلاب المدارس الدينية بإعفاء تام من واجب التجند لتأدية الخدمة العسكرية، هم الذين أعِدّوا لإشغال مهام روحانية، علماً بأن نحو ٣,٠٠٠ طالب في المدارس الدينية يحظون اليوم بالإعفاء الكلي والتام.

أما فيما يخص بقية الطلاب، فستقترح وزارة الدفاع تجنيدهم في الخدمة النظامية لمدة تسعة أشهر، بحيث يتم تقسيمها على النحو التالي: من سن ١٧,٥ عاماً حتى سن ٢٤ عاماً، سيتم استدعاؤهم ثلاث مرات لثلاثة أشهر كل سنة. أما الذين لم يخدموا في الجيش ويبلغون من العمر اليوم ٢٥ ـ ٢٩ عاماً فسيتم استدعاؤهم مرتين، لستة أشهر في السنة الأولى وثلاثة أشهر في السنة الثانية. وأما الذين بلغوا سن الـ ٢٩ عاماً، فسيُلزَمون بالمثول لتأدية الخدمة الاحتياطية فقط.

وكما يبدو، سيعرب رؤساء المدارس الدينية عن معارضتهم التامة لهذه الخطة. وستكون حجتهم أن الزيادة في عدد طلاب المدارس الدينية لم تُعادل حتى نسبة التكاثر الطبيعي بين السكان الحريديم، وليست ثمة إمكانية، مطلقا، لتوفير العدد المطلوب من الحاخامين ومدرّسي الشريعة لخدمة المهاجرين الجدد.[٩]

ويقدّر كاتب الخبر في «هآرتس» أن أغودات يسرائيل ورؤساء المدارس الدينية سيرفضون اقتراح بن غوريون. وتثبت الرسالتان أدناه أنه قد أصاب، حقا، في تقديره ذاك. وكي نفهم كيفية تطور النقاش في هذا الموضوع خلال سنوات وجود دولة إسرائيل، يجدر التوقف عند طبيعة وطابع الحجج والادعاءات التي أوردها كل من الطرفين. نتطرق، أولا، إلى الرسالة الأولى، من الحاخام هرتسوغ إلى بن غوريون. فحينما يأتي هرتسوغ للتعبير عن الصدمة من جراء محاولة تغيير التسوية القائمة والغضب عليها، يعود إلى طرح الحجة ذاتها التي شكلت أساس التسوية، منذ البداية، ومفادها أن الهولوكوست قد أدت إلى تدمير مراكز التعليم التوراتي في أوروبا وأن الطلاب اليوم هم بمثابة بقايا الناجين النازحين. وتعبر هذه الحجة، من جهة أولى، عن نهوض المجتمع الإسرائيلي وتعافيه من الهولوكوست، بينما يجدر التأكيد، من جهة ثانية، على أن عقدا من الزمن قد انقضى منذ إنشاء دولة إسرائيل وأن عدد الطلاب في المدارس الدينية قد ازداد أضعافا كثيرة عما كان عليه في البداية. ويظهر من كلام الحاخام هرتسوغ، أيضا، أن ثمة بين دارسي التوراة أقلية من المهاجرين من الدول الشرقية، الذين ينبغي المحافظة على تعليم التوراة بين جماعاتهم أيضا. ويكرر الحاخام هرتسوغ الادعاء الذي يُطرح اليوم أيضا، وهو أن دارسي التوراة يدافعون عن الدولة في البُعد الروحاني، مثلما يدافع جنود الجيش عنها بأجسادهم.

رسالة من الحاخام هرتسوغ إلى بن غوريون[١٠]

٥ تشرين الثاني ١٩٥٨

إلى المحترم العزيز والمبجّل السيد دافيد بن غوريون (يحفظه الله ويرعاه)
رئيس حكومة إسرائيل ووزير الدفاع
المدينة المقدسة (القدس، لتُبنَ وتُصلَح)

سيدي رئيس الحكومة!

صُعقتُ عميقاً وتحطم قلبي في صدري حيال الشائعة بأن ثمة نيّة لإدخال تغييرات في وضعية طلاب المدارس الدينية ومكانتهم الحالية، والذين ألغي تجنيدهم طالما هم في رحاب بيت الرب ويخصصون وقتهم للتوراة، وقد وجدت لزاما عليّ أن أتوجه إلى حضرتك بالتالي:

شرف تاريخي كبير يطاول السماوات العلى تسنى لحضرتك لاستعادة مجد شعب إسرائيل في الحرية والخلاص وتأسيس مملكته المستقلة في وطنه. وقد تجسد في شخص حضرتك القول «وكان داود مفلحاً في جميع طرقه» {سفر صموئيل الأول، ١٨ ، ١٤}. وإني لعلى ثقة بأن حضرتك قد رأى، أكثر من أي شخص آخر، معجزات الخالق البائنة التي تداخلت في الميدان السياسي وفي ميادين الحرب، والتي بفضلها بلغنا ما نحن عليه. لقد حظينا، بفضل الرب، بهذه الأعجوبة الأسمى التي نسمع من خلالها، أيضا، أجراس خلاصنا، تحقيقا لوعد أنبيائنا، تقاليدنا وتراثنا. لكننا لم نحظ بأن يكون ملايين من إخوتنا وأخواتنا من أوروبا جزءا من فرحتنا هذه. فقد أبيد هؤلاء بحُمَة الحيّة، رُفعت الهالة ودُمّروا بعنف ووحشية في شتات أوروبا، لكنهم منحونا الحياةَ بموتهم، حياة الشعب، لبناء النفوس وإعادة بناء الأنقاض، بالمادة وبالروح.

كان يدرك ذلك الشرير (عليه اللعنة) جيدا، مثلما أدرك كثيرون سبقوه، أن روح هذه الأمة هي الكامنة في الكتب المقدسة وفي التوراة، المكتوبة والمفَسَّرة، فعمد إلى التنكيل بمخطوطات الكتب قبل المسّ

بأجساد الناس. وكانت مصيبتنا، ويا لحزننا، أنه استطاع إشباع شهوته هذه. ومع انتهاء الحرب، اتضح أننا ضربتنا كانت مضاعفة: في الجسد وفي الروح. وبدمار جاليات إسرائيل، اندثرت واختفت جميع مراكز التوراة الفخمة والمتألقة في ذاك الشتات. وتدمرت أوروبا، مهد المدارس الدينية، أيضا، بكل ما يتصل بالتوراة، علمائها ودارسيها. لكن نِعَم الربّ لا تحصى ورحمته لا تنفد: بلادنا، التي أعدت لتجميع المنبوذين من شعب إسرائيل والناجين من المذبحة في أوروبا استوعبت، أيضا، وبأعداد كبيرة، بقايا طلاب المدارس الدينية ورؤسائها. هؤلاء، كل من بلد وليس بينهم اثنان من عائلة واحدة ـ جاءوا وأقاموا هنا، من جديد، مظلة المدارس الدينية التي تهدمت في أوروبا. ونتيجة لذلك، حظيت بلادنا المقدسة، وحظينا نحن، بعودة التوراة إلى منزلها الأصلي، إلى مكانها الطبيعي. ومن هذه الناحية، أصبحت مركز التوراة، الذي لا مثيل له في العالم كله، وهو ما لم نحظ به في مناطق أخرى كثيرة. وإنني على ثقة بأن هذا الأمر قد كان ماثلا أمام عينيّ حضرتك قبل نحو عشر سنوات حينما منحتَ طلاب المدارس الدينية مكانتهم المميزة بشأن التجنيد. وقد أكدت هذه المحبة، لنا جميعا، مدى تقديرك وإدراكك لأهمية بقايا التوراة في صهيون ومدى أهميتها في منظومة حياتنا الجديدة في دولتنا الجديدة ـ القديمة.

والآن، بحلول العقد الأول من عمر الدولة يتوافد العائدون من الشتات، من مهاجر مختلفة، إلى وطنهم. مئات الآلاف من الأشقاء منهم قد عادوا وقدموا إلينا، ومن دول المشرق أيضا، مخلصين لروح إسرائيل، محافظين على التقاليد وعلى تراث الآباء، لكنهم حملوا معهم، أيضا، الأخبار المحبطة بأن دمار التوراة، الذي تفشى في أوروبا، لم يقفز عن تلك البلدان أيضا، وإنْ لأسباب مغايرة. وها قد تم، بفضل الرب، استيعاب عدد قليل، نسبيا، من أبناء هؤلاء القادمين في المدارس الدينية، شكلوا نواتها الأساسية التي ستعيد مجد التوراة إلى يهود الشرق الذين أضاء عظماؤهم البلاد، بالتوراة، طوال مئات السنين. ولئن كان القلق الكبير والقوي يساورنا، على الدوام، على وجود المدارس الدينية ومصيرها في إسرائيل، كما حددها الأوائل، فكم بالحري الآن، في هذه الفترة العصيبة؟

الخلفية من وراء هذا الموضوع هي، عمليا، أعمق وأوسع بكثير: ثمة واجب ملقى على الشعب المقيم في أرض صهيون، تحت سماء السيادة والاستقلال، بأن يمنح أبناء المدارس الدينية، الذين أوكلوا بحفظ كنوز الأمة الروحانية (وهم يؤدون ذلك بإخلاص وتفانٍ وتضحية لا تُقاس، في وضع اقتصادي لا يُحتمل ولا يوصف بكلمات)، إعفاء من أي واجب تجند في الجيش طالما هم يجلسون في خيمة التوراة. ذلك أنهم مجنَّدون، هم أيضا، ويذودون عن أمن توراة شعب إسرائيل وتراثه، اللذين يكمن فيهما مجده وبفضلهما وصلنا إلى هنا. هؤلاء هم الذين يحرسون ممتلكات الأمّة الاساسية ـ توراة إسرائيل وأرض إسرائيل.

إنني على يقين بأن لدينا، جميعا، إيمانا كاملا ومطلقا لا يتزعزع بأن صوت التوراة، المنبعث والمتعالي من مراكز التوراة، هو الحاجز أمام أيدي عيسو وإسماعيل اللذين يحيكون ضدنا مؤامرات الشر والقتل، وبأن الاقتراب من الله، المخيِّم فوق هذه المؤسسات المقدسة، يعزز قوة الحُماة الأعزاء وهم هم شفاعتنا للسلامة والانتصار.

وعليه، فإنني أتوجه إلى سعادتك بقلب راجف، لكن واثق، بأنك، وقد تساميتَ إلى ذرى إسرائيلية عامة بمنحك طلاب المدارس الدينية مكانتهم المميزة بشأن التجنيد، ستواصل إبداء المحبة والتقدير لأبناء التوراة ولن يطرأ أي تغيير في مكانتهم هذه، ولو قيد شعرة.

قلبي مفعم بالأمل في أن حضرتك ستتفهم روحي المكتئبة التي دفعتني، مذعورا، إلى توجيه رسالتي الطويلة هذه، في ساعة ضعف ووهن، ولتكن مشيئة الرب هاديك لتلبية طلبي هذا. وليحفظ الباري حضرتك ويحميه من كل شرّ وحزن وليمدّ بعمرك مئة وعشرين سنة من الحياة الرغيدة المنذورة، كلها، لإعلاء دولتنا وتكليلها بالقداسة.

مع تحيات التوراة والوطن

وبالتقدير العميق،

إسحق آيزيك هليفي هرتسوغ

******

ثمة أمور مثيرة ولافتة في رسالة بن غوريون الجوابية، أيضا. صحيح أن كلماته مكتوبة بلهجة حازمة، لكنها ليست عدائية ومتحدّية. وهو يحاذر كثيرا ألا يهاجم المعسكر الديني والحريدي، ولذا فهو يشدد على أن أقواله تمثل اقتراحاً، لا أمراً. ومع ذلك، فهو لا يتذلل أمام الحاخام هرتسوغ، بل يُظهر ضلوعه الواضح في الشريعة وفي مصادرها، عموما، ويثبت أنه ليس مجرد «سلة فارغة» وأن باستطاعته عرض حججه باللغة المعتمدة لدى المعسكر الديني. ويعبر بن غوريون، عمليا، عن أسف وندم على التسوية الأصلية من العام ١٩٤٨ ، لأنه تيقن من أن عدد الشبان الراغبين في الانضمام إلى الاتفاق الأصلي قد ازداد بصورة كبيرة خلال السنوات ويقول إنه ليس من الأخلاقي إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بينما يخاطر أبناء جيلهم بأرواحهم في الدفاع عن الوطن وحمايته. وهو

يرفض، بوضوح وحزم، ادعاء الحاخام هرتسوغ بشأن التضحية الروحانية التي تعادل تضحيات الشاب المحارب وينفي الادعاء بأن الشعب قد حظي بالحياة إبان إنشاء الدولة بفضل دارسي التوراة.

رسالة جوابية من بن غوريون إلى الحاخام هرتسوغ

رئيس الحكومة

القدس، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨

إلى حضرة

الحاخام الرئيسي لإسرائيل

السيد إسحق هليفي هرتسوغ

القدس

سلاما وتحية،

للأسف الشديد، لم أستطع التفرغ لكتابة رد فوري على رسالتك من يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

أحزنني، كثيرا، أن أسمع أنك لست في تمام الصحة، وأود بداية أن أتمنى لك الشفاء التام والسريع.

وبالنسبة إلى طلاب المدارس الدينية، فإن الأمر، كما يبدو لي، ليس سهلا على الإطلاق. حينما قررت، قبل ١٠ سنوات، إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية كان عددهم ضئيلا وكانت دولتنا، كما قيل لي آنذاك، الدولة الوحيدة التي بقي فيها طلاب يدرسون التوراة، وإن يكن من واجبي التنويه، بسرور، إلى أن طلاب المدارس الدينية شاركوا في الدفاع عن القدس، مثل بقية شبان القدس. لقد تغير الوضع منذ ذاك الوقت، إذ ازداد عدد هؤلاء الطلاب بصورة كبيرة. ولست أعرف ما إذا كان ثمة أساس للاتهام بأن هنالك من يتوجهون إلى المدارس الدينية بغية التهرب من الخدمة. وأودّ الافتراض بأن لا أساس لهذا الادعاء، لكن ليس ثمة شك في أن عدد طلاب المدارس الدينية قد ازداد كثيرا مع الوقت حتى بلغ بضعة آلاف. في الدول الأخرى، لا يحتاج الأغيار إلى حماة إسرائيل. أما هنا، فجميعنا يهود وأمننا منوط بنا وحدنا، فقط. والسؤال هنا، أولا وقبل أي شيء آخر، هو سؤال أخلاقي كبير عما إذا من اللائق أن يُقتل ابن أم بولندية دفاعا عن الوطن بينما يجلس ابن أم أخرى في غرفة يدرس بأمان، في الوقت الذي يخاطر شبان إسرائيل بأرواحهم.

لن أجرؤ على مواجهتك بفتوى واضحة من «الرمبام» (الحاخام موسى بن ميمون) مفادها أن على الجميع أن يخرجوا في الحرب المقدسة، وحتى العريس من حجرته والعروس من مخدعها، لأنك ـ بالمفهوم ضمنا ـ أكثر ضلوعاً وتبحّرا في الشريعة مني. ومع ذلك، يبدو لي أن «نظرية القوس» تشكل في دولة إسرائيل جزءا من التوراة ولا يجوز أن يكون آلاف الشبان غير قادرين على حمل السلاح حين يستدعي الأمر. ولا يجوز، أيضا، تجاهل احتمال أن تتعرض القدس، لا سمح الله، إلى العزل والهجوم من جانب العدو بينما مئات الشبان عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم، عن أصدقائهم وأهاليهم وعن المدينة المقدسة. ولهذا، فقد اقترحتُ (لم آمُر، بل اقترحت) أن يشارك أبناء المدارس الدينية الذين ينذرون حيواتهم كلها لدراسة التوراة في تدريبات أساسية لمدة ثلاثة أشهر، بينما يؤدي الآخرون الخدمة في الجيش، كأي شاب في إسرائيل. وقد عرضت هذا الاقتراح على أعضاء الكنيست من «أغودات يسرائيل»، كما عرضه المدير العام لوزارة الأمن (شمعون بيريس) على رؤساء المدارس الدينية.

ينبغي ألا ننسى أننا لا نواصل هنا حياة الشتات ولسنا مرتهنين بصدقات الأغيار ومعروفهم فنواصل التصرف كشعب ينتظر منّة من الآخرين. إننا هنا وحدنا، بقوتنا وقدراتنا، وعبء الأمن ملقى علينا نحن، لا غير. شرف كبير فزنا به بعد مئات السنين. وهو ملزم، برأيي، لكل شاب في إسرائيل. لا أعثر في التوراة، ولا في كتابات الأنبياء والحكماء، على ما يدل على أن طلاب التوراة كانوا معفيين من الدفاع عن الوطن، وينبغي أن نتذكر أن الظروف في أيامنا قد تغيرت: لم نكن يوماً من قبل محاطين، من كل الجهات، بأعداء يسعون إلى إبادتنا ولم تعد وسائل القتال في أيامنا مثلما كانت في عهد الهيكل الأول أو الثاني. إنها، الآن، نظرية معقدة تتطلب تدريبات كثيرة. لا يمكنني، مطلقا، قبول قولك إننا «قد بلغنا ما بلغناه بفضل شبان المدارس الدينية». ليسوا هم الذين بنوا البلاد، ليسوا هم الذين خاطروا بأرواحهم وعرّضوا حيواتهم للموت من أجل استقلالها (رغم أن بعضهم قد فعل ذلك) وليست لهم أي حقوق أو أفضال مميزة عن يهود آخرين.

يقول الحكماء والفقهاء: الأكل من تعب اليدين أفضل من مخافة الله. وليس في الخدمة العسكرية ما ينتقص من تعلم التوراة. وفي إسرائيل المستقلة، لا تكتمل التوراة إن لم تشمل، أيضا، حماية الشعب والوطن. لا وجود للتوراة بدون وجود شعب إسرائيل والذود عن حياض الأمّة سابق لأي شيء آخر. وإن من يحترم دارسي

التوراة ويبتغي الخير لهم (وأنا أجرؤ على القول إنني كذلك) يتعين عليه أن يحرص على عدم انفصالهم وانعزالهم عن الشعب وعدم إعفاء أنفسهم من الواجب الأكثر قدسية ـ واجب الدفاع عن آبائهم وأمهاتهم، عن أقربائهم، عن بلداتهم وعن شعبهم.

وإنني أطلب منك ممارسة تأثيرك على رؤساء المدارس الدينية كي يطلبوا، هم بدورهم، على الأقل، إخضاع جميع طلابهم لتدريبات أساسية لفترة ثلاثة أشهر.

وأتمنى لك، مرة أخرى، تمام الصحة وكل الخير.

بفائق التقدير والصداقة

د. بن غوريون

كما هو معروف، رفض المعسكر الحريدي اقتراح بن غوريون هذا، وكذلك الاقتراحات الأخرى التي طُرحت خلال السنوات بشأن تعديل الوضعية القائمة، ولا تزال حكومات إسرائيل تواصل، منذ ذلك الحين وحتى اليوم، إجراء مفاوضات مع الأحزاب الحريدية سعياً إلى إيجاد مخرج وحل لمشكلة التزايد المستمر في عدد الشبان الحريديم الذين لا يتجندون في الجيش من جهة، ومن أجل دمجهم الفعال في المجتمع الإسرائيلي من جهة أخرى.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

الهوامش

١ . تجدر الإشارة إلى أن الإعفاء الممنوح لطلاب المدارس الدينية الحريدية يمثل جزاء واحدا فقط من مسألة تهرب أوساط واسعة من الشبان الإسرائيليين من واجب التجند لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش، بذرائع مختلفة. وقد أورد شاحر إيلان مقارنة ما بين إعفاء الطلاب الحريديم وعدم تجند المتهربين من الخدمة العسكرية: «ثمة غير قليلين من العلمانيين الذين يتهربون من تأدية الخدمة العسكرية، كما أن هنالك كثيرين جدا من «المهنيين» (جنود يؤدون الخدمة العسكرية في مجالات إدارية ـ مكتبية، خلافا للمهمات العسكرية الميدانية) الذين يقضون خدمتهم العسكرية في «الكرياه» (اسم المكان حيث مقر وزارة الأمن وهيئة الأركان العامة للجيش، في وسط مدينة تل أبيب). والسبب في أن الحريديم هم الذين يتعرضون للانتقاد، أساسا، يعود إلى أن الأمر بينهم ليس مقصورا على حالات هامشية واستثنائية، بل هو قرار عام لجمهور بأسره ألا يؤدي الخدمة في الجيش. وثمة تمويه وتضليل في مجرد الادعاء بأن طلاب المدارس الدينية الحريدية يتمتعون بإعفاء من الخدمة العسكرية. ذلك أن الحقيقة هي أن الإعفاء يشمل، عمليا، الجمهور الحريدي برمّته. وحقيقة أن هذا الإعفاء يُمنح فقط للذي «تعلّم التوراة هو شاغله» هي التي تضطر جميع الشبان الحريديم إلى الانتساب لمدارس دينية» (شاحر إيلان، **«حريديم م.ض.: الميزانيات، التهرب ودوس القانون»**، كيتر، القدس، ٢٠٠٠، ص ١٢٧). كما يمكن، أيضا، مراجعة: آشير كوهين، **من التسليم (القبول) إلى التصعيد: الشرخ الديني ـ العلماني على أبواب القرن الـ ١٢** – شوكن، القدس، ٢٠٠٣، ص ٢٥– ٤٠.

٢ . الحاخام يتسحاق مئير ليفين (١٨٨٥ – ١٩٧١)، من مؤسسي «أغودات يسرائيل» في بولندا وزعيمها، هو صهر الحاخام يتسحاق مئير روطنبرغ (ألتر)، مؤسس «حسيدية غور»، ومحرر «أرض إسرائيل» ـ صحيفة «أغودات يسرائيل» العالمية التي كانت تصدر في بولندا، ثم تولى بعد إغلاقها تحرير **«طريقنا»**. هاجر إلى البلد في العام ١٩٤٠ . أنظر في: يوسف بوند، **حركة في الخرائب: قيادة أغودات يسرائيل حيال الهولوكوست**، رؤوبين ماس، القدس ٢٠٠٨، ص ٥، حاشية رقم ١٣ .

٣ . في كل ما يتصل بشؤون الدين والدولة، فصل بن غوريون، فصلا تاما ومطلقا، بين مواقفه الشخصية، التي كانت مناوئة للدين بصورة حادة ومتطرفة، وبين الحيز العام، الجماهيري والقومي. فهو، شخصيا، كان يرفض رفضا تاماً أية ممارسات دينية، مهما كانت، وأحجم عن إقامة أية شعائر أو طقوس، ولو الأساسية منها مثل «وجبات الأعياد»، بناء عريشة أو تسجيل الزواج لدى الحاخامية. ومع ذلك، كان يدرك الحاجة إلى المحافظة على حيز عام يهودي يفضي إلى توافق قومي واسع، قدر الإمكان، فحاذَرَ من فرض مواقفه على الجمهور المتدين والمحافظ. أنظر: تسفي تسميرت، «رؤساء مباي وعلاقتهم بالدين والمتدينين»، في: بار أون وتسميرت (محرران)، **على جانبي الجسر: الدين والدولة في بدايات طريق إسرائيل**، ياد يتسحاق بن تسفي، القدس ٢٠٠٢، ص ١٧٥– ٢٤٥.

٤ . دفنه براك ـ إيرز، «تجنيد شبان المدارس الدينية: بين معضلة المواطنة ومعضلة قابلية التقاضي»، **أبحاث قضائية**، العدد ٢٢ (٢٠٠٦)، ص ١٥ . وتعتمد براك ـ إيرز في كلامها على زيرح فارهـَفطيغ، **«دستور لإسرائيل: دين ودولة»**، مسيلوت، القدس ١٩٨٨، ص ٢٣٢ . وانظر، أيضا: شاحر إيلان، **حريديم م.ض.**، ص ١٢٦ .

٥ . قراك ـ إيرز، ص ١٣– ١٤. البينات الموثقة التي بين أيدينا تدلّ على أن بن غوريون قد ندم، لاحقا، على هذا القرار. هكذا، مثلا، في الرسالة إلى أشكول من يوم ١٩٦٣/٩/١٢، بعد أن أخلف اشكول بن غوريون في رئاسة الحكومة:همجية المتعصبين تتجاوز كل الحدود وأشعر بأنني مسؤول عن ذلك، بدرجة معينة {...} أنا الذي أعفيت طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. صحيح أنني فعلت ذلك حينما كان عددهم ضئيلا، لكنهم يزدادون ويتكاثرون (جامعة بن غوريون). وفي رسالة أخرى، من يوم ١٩٦٧/٢/١، إلى المواطن موشي شطيرمان: «فور إقامة دولة إسرائيل مباشرة، توجه إليّ زعماء «أغودات يسرائيل» وقالوا: في الخارج، تم هدم جميع مراكز (تعليم) التوراة، وفقط في البلاد هنالك بضعة شبان يرغبون في التعلم في مدارس دينية، وطلبوا إعفاءهم من الجيش. استجبتُ لطلبهم. وفي الأثناء، اتضح لي أن المدارس الدينية في الخارج كثيرة جدا ـ في فرنسا، سويسرا، الولايات المتحدة وغيرها، بينما هم يزدادون ويتكاثرون في البلاد وليس ثمة أساس أو مبرر لإعفائهم من الجيش» (جامعة بن غوريون).

٦ . هذا ما يتضح، مثلا، من رسالة عضو الكنيست يوسف بورغ (عضو «هبوعيل همزراحي») غلى الحاخام هرتسوغ، من يوم ١٩٥٠/٥/٩: «لقد نما إلى مسامعي أن شبانا كثيرين قد التحقوا بالمدارس الدينية خلال الأشهر الأخيرة ولم تكن التوراة شاغلهم، بل بمجرد بلوغهم سن التجنيد الإلزامي، تسجلوا طلابا في المدارس الدينية. هذه الظاهرة قد تنطوي (والعياذ بالله) على كفر ومروق، إذ سيزداد عدد مهاجمي المدارس الدينية والدارسين فيها حقا وصدقا، بجريرة أولئك المتهربين المتسترين بلباس طلاب المدارس الدينية»، **أرشيف الدولة**، مجلد ٧٢,١٠٢ ف– ٤٢٥١/٧.

٧. الوثيقتان مأخوذتان من المختارات الشخصية للحاخام يتسحاق آيزيك هليفي هرتسوغ (١٩٨٨– ١٩٥٩) والتي تم نقلها من «هيخال شلومو» إلى أرشيف الدولة بمساعدة حفيده، عضو الكنيست يتسحاق هرتسوغ. ونوجه شكرنا لأرشيف الدولة الذي أتاح لنا استخدام هاتين الوثيقتين.

٨ . الحاخام يتسحاق آيزيك هلفي هرتسوغ كان الحاخام الرئيسي الأشكنازي الأول في دولة إسرائيل. للمزيد عن سيرة حياته وقضايا شتى عالجها وترك بصمته عليها، أنظر: **شعلة ليتسحاق: كتاب ذكرى للحاخام يتسحاق آ. هليفي هرتسوغ** بمرور خمسين عاما على وفاته، يد الحاخام هرستوغ، القدس، ٢٠٠٨– ٢٠٠٩.

٩ . **هآرتس، ٨٥٩١/١١/٥، ص ٦.**

١٠ . **هذه المراسلات مأخوذة من: أرشيف الدولة، مجلد ٢٠١,٢٧، ف – ٧٤٢٤/١٢.**